الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2008/C.2/6(Part I)
23 October 2008
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع الثاني
بيروت، ٣-٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨

البند ٦ (أ-١) من جدول الأعمال المؤقت

أنشطة الأمانة التنفيذية

الأنشطة الرئيسية التي نفذت منذ أيار/مايو ٢٠٠٨

نبذة عن الاجتماع الثاني عشر لآلية الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي
بيروت، ١٣-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨

موجز

عقدت آلية التنسيق الإقليمي اجتماعها الثاني عشر بدعوة من السيد بدر عمر الدفع، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في بيروت يومي ١٣ و١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وقد ترأست الاجتماع السيدة آشا روز ميجيرو، نائب الأمين العام للأمم المتحدة.

وحضر الاجتماع ٥٤ مشاركاً، منهم ممثلون عن ١٦ مكتباً من مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية وممثلون عن ثلاثة مكاتب قطرية، إضافة إلى ممثلين عن البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وجامعة الدول العربية وخبراء من المنطقة.

ويتضمن هذا العرض ملخصاً عن أهداف الاجتماع وأهم المواضيع التي تناولها والنتائج التي توصل إليها.

أولا- أهداف الاجتماع

١- تناولت الآلية في اجتماعها الثاني عشر موضوع التعاون بين هيئات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة على مستويين، المستوى الموضوعي والمستوى العملي، وذلك استناداً إلى الدروس المكتسبة من الاجتماع الحادي عشر الذي عُقد في بيروت في عام ٢٠٠٦.

٢- فعلى المستوى العملي، هدف الاجتماع إلى وضع آلية مناسبة لتبادل المعلومات وتوطيد أواصر العمل المشترك لتعزيز أثر عمل وكالات الأمم المتحدة في المنطقة العربية. ولهذه الغاية، تخلّل الاجتماع البحث في تحديد طريقة للتنسيق، واقتراح الشروط المرجعية لمسودة صلاحيات آلية التنسيق الإقليمي، وإنشاء فرق عمل موضوعية تكون بمثابة هيئات فرعية للآلية، ويختص كل منها بمواضيع معيّنة.

٣- وعلى المستوى الموضوعي، أتاح الاجتماع فرصة للتحاور بين الوكالات حول القضايا العالمية الناشئة والتوصل إلى اعتماد نهج متماسك في مواجهة تحديات التنمية الإقليمية. وفي هذا السياق، تخلّل الاجتماع كلمات ألقاها خبراء وعروض حول مواضيع معينة قدمتها الوكالات المشاركة عن عملها في مجال تغيّر المناخ، وأزمة الغذاء، وغيرهما من التحدّيات الإنمائية.

ثانياً- مواضيع المناقشة

٤- تمحورت المداولات والمناقشات حول الشروط المرجعية المقترحة لآلية التنسيق الإقليمي، وتحديد أدوار الوكالات والهيئات المشاركة ومسؤولياتها، وتحقيق التماسك على مستوى السياسة العامة وتوطيد الالتزام بعمل الآلية، وذلك عن طريق تخصيص الموارد، والمشاركة في الأنشطة العملية، والمساءلة المشتركة، وعمليات الرصد والتقييم.

٥- وجرى خلال الاجتماع عرض ومناقشة الدروس المكتسبة من العمل المشترك بين آلية التنسيق الإقليمي وفريق المديرين الإقليميين في أفريقيا، وآخر التطوّرات في تحضير هذه الآلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فيما يتعلق بالمواضيع ومجالات التركيز التي تعنى بها هذه الآلية في المنطقة العربية. كما بحث الاجتماع المشاورات الجارية والمنهجية والنهج المتبعة من قبل فريق المديرين الإقليميين في صياغة السياسة العامة والعلاقات مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية، باعتبارها مبادرات إقليمية يمكن أن تسترشد بها آلية التنسيق الإقليمي في المنطقة العربية.

٦- كما اطّلع المجتمعون على التقرير الذي قدّمته الإسكوا عن الإنجازات التي حققتها والتحديات التي واجهتها في تنفيذ التوصيات والقرارات التي اتخذتها الآلية في اجتماعها الحادي عشر، مما حث الأمانة العامة على الاستفادة من الدروس المكتسبة وإيجاد آلية ملزمة لتنشيط العمل المشترك انطلاقاً من إرادة "العمل ككيان واحد" ومن التزام الأمين العام بتحقيق التناسق والتماسك بين مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها.

٧- وتلى ذلك إطلاق إحدى المبادرات الناجحة التي اتفق عليها في الاجتماع الحادي عشر لآلية التنسيق الإقليمي، وجمعت معظم الوكالات المشاركة. وتمثلت هذه المبادرة في إطلاق منشورة بشأن دليل معلومات حول التمييز الاجتماعي لتقارير البلدان العربية في الأهداف الإنمائية للألفية.

٨- وقدمت خلال الاجتماع عروض عن مجموعة من القضايا الناشئة وآثارها على المنطقة، وهي تغيّر المناخ، وأزمة الغذاء، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية. وخلال المناقشة، أثيرت نقاط عديدة من ضمنها التحدّيات التي يواجهها صانعو السياسات، ودور المجتمع المدني في الأمم المتحدة، والهوية الثقافية للمنطقة، والفرص المتاحة لمواجهة التحديات المذكورة أعلاه، وأهمية التكامل الإقليمي في تعزيز التنمية.

٩- أثيرت أثناء المناقشة نقاط تتعلق بالسياسات المناسبة التي ينبغي اعتمادها في الأجلين القصير والمتوسط، والصعوبات التي يمكن أن يواجهها صانعو السياسات لأن التدابير القصيرة الأجل للتخفيف من حدة الأزمة غير مستدامة ولها آثار سلبية على صعيد الاقتصاد الكلي (كزيادة عجز الميزانية أو تفاقم التضخم). وقُدّمت اقتراحات منها مأسسة السياسات التي توضع في أزمات معينة لمواجهة تقلبات الأسعار، واستخدام التغيّرات في وضع العمالة باعتبارها مؤشراً قد يكون مناسباً للدلالة على النمو الاقتصادي والاستقرار.

١٠- وبحث الاجتماع إنشاء ثلاثة فرق عمل تُعنى بالأهداف الإنمائية للألفية، وتغيّر المناخ، وأزمة الغذاء. ووافق المجتمعون على هذا الاقتراح بالإجماع، وحددوا جهة مسؤولة عن كل فريق عمل، وحُدّدت مواعيد لعقد الاجتماعات الأولى. وشدّد المشاركون على أهمية رصد الأنشطة والالتزامات المشتركة، في إطار المساءلة المشتركة، وبرامج العمل المشتركة، وتعزيز ثقافة تبادل المعلومات والمشاورات باستمرار وتكريسها في صلاحيات كل من فرق العمل المشار إليها سابقاً.

١١- وخلص الاجتماع إلى تكوين رؤية مشتركة حول القضايا الرئيسية وإعادة تأكيد الالتزام بالعمل معاً لتحقيق التناسق. ولكن التحديات الرئيسية ستكون في تنشيط فرق العمل الموضوعية المقترح إنشاؤها، والمتابعة المستمرة ليس فقط على أساس سنوي بل في إطار من التشاور المستمر. فآلية التنسيق الإقليمي هي منبراً لوكالات الأمم المتحدة الإقليمية وجامعة الدول العربية تعمل من خلاله على تقوية العمل المشترك بينها، لذلك من الضروري اعتبارها إطاراً مستمراً ومتحركاً يرتكز على اقتناع الوكالات المشاركة بفوائد التعاون.

ثالثاً- الاتفاقات ومسار العمل في المستقبل

١٢- اتفق المشاركون على مسار العمل في المستقبل، وحدّدوا أطراً زمنية لتنفيذ بعض الأنشطة. وفيما يلي أبرز ما اتفقوا عليه.

(أ) قرارات

(١) الموافقة المبدئية على مسودة صلاحيات آلية التنسيق الإقليمي؛

(٢) الاتفاق على إنشاء ثلاثة فرق عمل موضوعية تكون تابعة لآلية التنسيق الإقليمي وتعنى بالمواضيع التالية:

- الأهداف الإنمائية للمنطقة العربية، الجهة المسؤولة: الإسكوا؛
- تغيّر المناخ، الجهة المسؤولة: برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛
- أزمة الغذاء، الجهة المسؤولة: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

(ب) توصيات

إعداد دراسة لمسح أولويات العمل في برامج هيئات الأمم المتحدة في المنطقة العربية رهناً بالاتفاق على المساهمات المالية بين الهيئات؛

(ج) عرض لتبادل المعرفة

تنظيم دورات تدريبية لبناء القدرات في إطار آلية التنسيق الإقليمي في نهج حقوق الإنسان وإطار الحق في التنمية يتحمل المشاركون فيها التكاليف.